السبيل إلى تحقيق الحل الإسلامي

إذا كان الحل الإسلامى يعنى قيام مجتمع إسلامى متكامل ، فما السبيل إلى تحقيق هذا المجتمع المنشود ، والانتقال به من عالَم الأحلام والأمانى إلى عالَم الحقائق والواقع ؟

هناك عدة سبل وطرائق سلكتها فئات من الناس . لكل سبيل منها دعاته وأنصاره ، فلنناقش هذه السبل واحداً بعد الآخر .

أولاً : سبيل القرارات الحكومية

يتصور فريق من الناس أن الحل الإسلامى - أو المجتمع الإسلامى - يتحقق فى عالَم الواقع ، إذا قام حاكم ما : ملك أو رئيس أو أمير ، وأصدر قرارات أو أوامر أو مراسيم - سمِّها ما شئت - باتخاذ الإسلام أساساً للحياة ، وتكوين لجنة أو لجان لتغيير قوانين الدولة الوضعية ، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ، وإن لم يكن لهذا الحاكم أعوان مؤمنون بفكرته ، مخلصون لتنفيذها ، ولم يكن وراءه قاعدة شعبية صلبة تشد أزره ، وتنتصر له . ولا شك أن الحاكم المخلص يستطيع - بما له من سُلطة - أن يزيل كثيراً من المفاسد ، وأن يمنع كثيراً من المنكرات ، وأن يحقق كثيراً من المصالح . وأن يساعد كثيراً من دعاة الخير . ولكن إقامة المجتمع الإسلامى ، واستئناف حياة إسلامية متكاملة ، شىء أكبر وأعمق من ذلك كله .

ولا شك كذلك أن الذين ظنوا أن القرارات الحكومية - وحدها - قادرة على تغيير المجتمعات الإنسانية أو بنائها من جديد ، - هؤلاء قوم حَسُنُو النيَّة ، ولكن غابت عنهم حقائق مهمة فى هذا المجال وهى :

١ - معنى أو مدلول مجتمع إسلامى ، وسعته .

٢ - مدى التخريب الذى أحدثه الاستعمار فى ديارنا وما خلّف من آثار .

٣ - مدى قدرة الحاكم الفرد على تغيير مجتمع ما ، وبنائه من جديد .

٤- مدى إرادة الحكّام الحاليين لتطبيق الإسلام ، وإقامة مجتمع إسلامى حقيقى .

٥- مدى خطورة قيام مجتمع إسلامى حقيقى فى عصرنا ، وأثره فى العالم ، وكل عنصر من هذه العناصر الخمسة فى حاجة إلى أن نلقى عليه ضوءاً .

١ - مدلول « مجتمع إسلامى » :

(أ) ليس المجتمع الإسلامى هو الذى ينص فى دستوره على أن دين دولته هو الإسلام ، ثم يسير كل شىء له أهمية فى الدولة بعيداً عن الإسلام .

(ب) وليس هو الذى يعطل دواوينه ووزاراته ومصالحه فى أيام الجُمَع ، ويحتفل بالأعياد الإسلامية ، ويذيع من إذاعته الأذان والقرآن ، ومع هذا لا يشجع المصلين على إقامة الصلاة ، ولا يعاقب المقصرين على ترك الصلاة ، وهو كذلك لا يحكم بشريعة القرآن ، ولا يأخذ المجتمع بآداب القرآن .

(جـ) وليس هو الذى يضع قوانين شرعية إسلامية ، أو يعدل قوانينه بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية . ثم يدع الحياة الاجتماعية والفكرية والسلوكية تمضى فى غير اتجاه الإسلام .

إن المجتمع الإسلامى- كما قلنا ونقول - هو الذى توجهه عقائد الإسلام وتحكمه شرائع الإسلام ، وتقوده مفاهيم الإسلام ، وتسوده أخلاق الإسلام ، وتسيطر عليه تقاليد الإسلام ، وتسرى فى كل جنباته روح الإسلام ، ويصبغ كل شىء فيه بصبغة الإسلام : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (١) ..

---

(١) البقرة : ١٣٨

وحسبنا أن نعود إلى ما كتبناه عن « معالم الحل الإسلامى » ، و « شروط الحل الإسلامى » لنعرف بعض ما يجب معرفته عن حقيقة المجتمع المطلوب .

إنه مجتمع عقيدة وفكرة ، مجتمع دعوة ورسالة ، فلا بد أن تتمثل ذلك فى جميع نواحى حياته ، روحية ومادية ، فكرية وسلوكية ، تربوية وثقافية ، نفسية واجتماعية ، واقتصادية وسياسية .

وقد رأينا نماذج من المجتمعات العقائدية فى عصرنا ، كما فى الاتحاد السوفييتى والصين وغيرهما من بلدان المعسكر الاشتراكى . ورأينا كيف عملوا على صبغ الحياة الاجتماعية كلها بصبغتهم المذهبية فى السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم والإعلام والثقافة والفنون ، وباستخدام شتىّ الوسائل ومختلف الأساليب التى أتاحها العصر لأبنائه .

* *

٢ - مدى التخريب الذى أحدثه الاستعمار فى بلاد الإسلام :

إن التخريب الذى أحدثه الاستعمار فى ديارنا الإسلامية ليس هيّناً ولا سطحياً . إنه - من غير شك - تخريب هائل وعميق . ولا أعنى التخريب فى الحياة المادية والاقتصادية . فهذا يهون بجوار التخريب الآخر .. التخريب فى الأنفس والضمائر والعقول والحياة الروحية والاجتماعية

لقد غيّر المفاهيم الأصيلة فى الأمة ، مستبدلاً بها مفاهيم غربية مستوردة لا تمت إلى تراث الأمة بصلة ، حتى وجدنا فى أبناء الأمة مَن ينكر أن يكون للإسلام علاقة بالدولة ، وسياسة الحكم أو سياسة المال .

ووجدنا فى أبناء المسلمين مَن يدعو إلى إباحة الربا ، ومَن يستنكر تحريم الخمر ، ومَن يُحرِّض على إباحة الجنس ، ومَن يسمى الفضيلة « تزمتاً » والتدين « رجعية » والانحلال « حرية » والتبعية لهذا المعسكر أو ذاك « تقدمية » .

ووجدنا من بنات المسلمين مَن تمشى عارية المنكبين والساقين والركبتين ، وما فوق الركبتين متأبطة ذراع رفيق ، لا تخشى من خالق ، ولا تستحى من مخلوق ، ولا تتهيب من شىء .

ووجدنا من رجال المسلمين مَن يطالب بتقييد تعدد الزوجات فى الحلال ، فى حين يبيح القانون الوضعى تعدد الخليلات فى الحرام ، ورأينا مَن جرأ على المناداة بالمساواة بين الذكر والأنثى فى الميراث .

بل وجدنا من زعماء بعض البلاد العربية مَن يحمل على فريضة الصيام ، لأنها تقلِّل - فى نظره - الإنتاج ، ويحمل على شعيرة الحج ، لأن فيها بقايا من الجاهلية فى زعمه كرمى الجمار ! بل يحمل على كتاب اللّه ، لأنه يحوى أفكاراً لا يصدقها العقل ، كقصة أهل الكهف وعصا موسى . ويتهم الأمة الإسلامية بتأليه محمد ﷺ ، يقول ذلك علناً وفى مؤتمر ، دون أن يُحكم عليه بالرِّدَة ، وينال عقوبة المرتد !!

ووجدنا فى بلاد المسلمين كتباً تُطبع ، ومجلات تظهر ، وصحفاً تُنشر ، وأفلاماً تُعرض ، وبرامج تُذاع ، تناوىء الإسلام ، وتتحدى شريعة الإسلام ، وعقيدة الإسلام !

وجدنا من أبناء المسلمين - ممن اسمه محمد وأحمد ومحمود وعمر وعلىّ وخالد وصلاح الدين - دعاة إلى اليسار ، ودعاة إلى اليمين ، إلى قِبْلة الشرق وإلى قِبْلة الغرب ، وإلى كل جهة وكل قِبْلة ، إلا قِبْلة الإسلام !

ووجدنا مَن يحاضر فى مدينة عربية فيقول : أنا عدوّ الأصالة فى الفكر والثقافة ! لماذا ؟ لأن الأصالة تربطه بتراث المسلمين ، وهو لا يريد الارتباط إلا بفكر سادته الغربيين !

لقد استطاع المستعمر الدخيل الذى سيطر على بلاد الإسلام أن يغيِّر القوانين ويغيِّر التقاليد ، ويغيِّر المفاهيم ، ويغيِّر القِيَم ، وذلك بواسطة وسائل وأساليب استخدمها بمهارة وذكاء حتى نجح إلى حد كبير فيما أراد . وقد تحدثنا عنها فى كتابنا الأول « الحلول المستوردة » فلتراجع فى الفصل الأول هناك .

وأهم ما نجح فيه ذلك المستعمر البغيض أنه ربّى أجيالاً تؤمن بمفاهيمه وقِيَمه وتقاليده ، وتعيشها بالفعل ، شبَّ عليها الصغير ، وهرم عليها الكبير ، حتى

أصبحت هى « الأصل » وغيرها هو « الطارىء » وباتت هى « المعروف » وما عداها هو « المنكر » وهذا شر ما يصيب المجتمع المسلم ، أن تنقلب فيه موازين القِيَم ، فيصبح المعروف منكراً ، والمنكر معروفاً . ثم يتفاقم الأمر ، حتى يُؤمر بالمنكر ، ويُنهى عن المعروف ، بل يُكرَّم الآمر بالمنكر ، فيكتب فى كبريات الصحف ، ويبرز على شاشة التليفزيون ، ويمنح جوائز الدولة . على حين يكون نصيب الداعى إلى اللّه ، والآمر بالمعروف الناهى عن المنكر « حبل المشنقة » فإن رفقوا به فـ « زنزانة فى السجن » يتمنى أن يُعامَل فيها معاملة القتلة المجرمين !

وفوق هذا كله صنع المستعمر على عينه قيادات فكرية وسياسية ، سلّم إليها الزمام ، وهو مستريح الخاطر ، هادىء البال ، مطمئن إلى أن خطه مستمر ، وأنه إن رحل بجسمه فروحه باقية ، بفضل ما غرس من أفكار ، وما خلّف من آثار ، وما ربّى من تلاميذ أوفياء لمبادئه ، أكثر من وفائه هو لها ، غربيين أكثر من الغرب نفسه .

وإلى جوار هذا الفساد العريض الذى تركه الاستعمار المخرب ، لا ننسى فساداً آخر ، تركته عصور الانحطاط الأخيرة فى بلاد المسلمين ، يتمثل فى :

الإيمان بالخرافات والأوهام من الناحية العقلية .

وشيوع الروح الجبرية والاتكالية والسلبية من الناحية الخُلُقية .

التزام التشديد والتزمت والتضييق فى الناحية الأسرية والاجتماعية .

ورفض الاجتهاد والتجديد الصحيح فى الناحية التشريعية والفقهية .

وقبول البِدع والغلو والتحريف فى الناحية العبادية .

وهذا كله يدلنا بجلاء على أن تغيير مثل هذا المجتمع لا يأتى بجرة قلم ، ولا بإصدار قرار . إنه يحتاج إلى عملية شاقة مستمرة من الهدم والبناء ، حتى يقوم صَرحه المكين على تقوى من اللّه ورضوان . وإن طريق العودة إلى الإسلام

ليس مفروشاً بالأزهار ، بل هو طريق وعر المسالك ، مفروش بالأشواك ، محفوف بالمكاره ، ملىء بالمخاطر والصعوبات .

* *

٣ - مدى قدرة الحاكم على تغيير المجتمع :

لقد أثبت حكيم المؤرخين ابن خلدون أن الحكم - أو المُلك على حد تعبيره - لا بد له من عصبية ، أى كتلة أو جماعة قوية تسنده وتحميه ، وبدونه لا يبقى ، بل بدونه لا يصل صاحب الحكم إلى الحكم ابتداء .

وهذا أمر يشهد له قراءة الواقع ، كما يشهد له استقراء التاريخ .

والحاكم لا يصل إلى مقعد الحكم فى ظل كوكبة من ملائكة السماء ، بل فى ظل كتلة من أهل الأرض . بواسطتها يصل ، وبمساندتها يستمر . سواء أكانت هذه الكتلة أو الجماعة دينية كالمهاجرين والأنصار فى عهد الراشدين ، أو قَبَلية كبنى أمية ومَن معهم فى عهد الأمويين ، أو عسكرية كالمماليك فى العصر المملوكى ، وكالجيوش فى بلاد الديكتاتوريات العسكرية إلى اليوم ، أو فكرية سياسية مثل كثير من رؤساء الدول فى الشرق والغرب اليوم ، ممن تسندهم أحزاب عقائدية ، أو سياسية .

المهم أن الحاكم لا يصل إلى سُلطان الحكم إلا بجماعة ، ولا يستمر فيه إلا بجماعة ، وهذا فى حاكم عادى كل همه أن يحفظ أمن البلاد فى الداخل ، ويحميها من الغزو والانتقاص من الخارج ، ويُسيِّر دفة الأمور على ما هى عليه .

فكيف إذا كان الحاكم صاحب عقيدة ، يريد نشرها وسيادتها ، وحامل منهاج يريد تحقيقه فى حياة الناس ؟ وكيف إذا كان هذا المنهاج يتضمن مُثُلاً عليا ، يتطلب تنفيذها إرادةً وصبراً وجهاداً ؟ وكيف إذا كان لهذا المنهاج خصوم متربصون وأعداء كثر سافرون ومقنعون ؟! وكيف إذا كان المجتمع الذى تحقق فيه ذلك قد كثر فيه التخريب إلى حد يريد بناءه من جديد ؟

إن هذا يجعل مهمة الحاكم مستحيلة ما لم تكن له أسناد قوية تنصره إذا خُذِل ، وتحميه إذا هُدِّد ، وتقوية إذا ضَعُف ، وترشده إذا أخطأ ، وتقوِّمه إذا اعوج . وما لم يكن معه أعوان مخلصون يؤمنون بما يؤمن به ، ويدعون إلى ما يدعو إليه ، يجمعون القوة إلى الأمانة ، والكفاية إلى الديانة ، يراهم الناس فيرون فيهم فكرة الحكم ماثلة ، وعقيدة الدولة مجسّدة .

وبدون هؤلاء الأقوياء الأمناء تظل الأفكار النظرية للحكم المنشود ، والدولة المثالية المرتقبة ، حبراً على ورق مصقول ، أو مواد مرتبة فى دستور مجمّد !

ولقد رأينا دساتير بالفعل ، هى أقرب ما تكون إلى الإسلام ، ومع هذا لم يقم المجتمع الإسلامى المنشود بمجرد وضعها أو إقرارها .

ومن هنا نعلم أن تصور حاكم ما لنفسه ، أو تصور بعض الناس له ، أنه قادر على تغيير صورة المجتمع وحقيقته بقرارات ثورية ، أو مراسيم دستورية ، تصور غير صحيح ، لأنه مبنى على عدم الإحاطة بإمكانية الحاكم ، وبتعقيد المجتمع .

إن تغيير الأسلحة والأجهزة والأدوات وكل ما يتعلق بشئون المادة ميسور .. وإن بناء الحصون والمدارس والمصانع مقدور عليه . ولكن الصعب حقاً هو تغيير الإنسان وبناء الإنسان !

* *

٤ - مدى إرادة الحكّام الحاليين لتطبيق الإسلام :

وهناك شئ آخر غير قُدرة الحاكم على التغيير الجذرى المطلوب ، هو مدى إرادة حكام المسلمين الحاليين لتطبيق أحكام الإسلام ، وإقامة مجتمع إسلامى حقيقى ، واستئناف حياة إسلامية صحيحة .

هل تتوافر لدى هؤلاء الحكام النية الصادقة ، والإرادة الحازمة للعودة إلى الإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة ؟

إن المرء ليشك كثيراً فى ذلك ، رغم أن فيهم مَن يصلى ويصوم ويحج ويعتمر ، ولكنهم لا يذهبون فى التدين إلى أبعد من ذلك .

فمنهم مَن تصوّر الدين علاقة فردية بين المرء وربه . ولا صلة له بالسياسة

ولا شأن له بالدولة ، فالسياسة مكر ونفاق ، والدين طُهر ونقاء ، فكيف يلتقيان ؟!

ومنهم مَن وقر فى نفسه بعض ما قرأه عن الغرب ونهضته الحديثة ، وكيف فصل الدين عن الدولة ، وعزل الكنيسة عن السياسة ، فطبق على الإسلام ما جرى فى المسيحية ، وتوهم أن الشرق لا ينهض إلا بما نهض به الغرب .

ومنهم مَن يشك فى صلاحية الإسلام لقيادة الدولة المعاصرة ، وتوجيه المجتمع الحديث ، ومواكبة التطور العالمى ، نظراً لضغف معرفته بحقيقة الإسلام ، وربما كوَّن فكرته عنه من خصومه أنفسهم .

ومنهم مَن لا ينقصه الفهم للإسلام ، وصلاحيته لقيادة النهضة ، وإصلاح الأمة ، وبناء الدولة ، ولكنه أعجز من أن يتبناه منهجاً للحياة ، يدعو إليه ، ويصر عليه ، ويغالى به ، ويذود عنه ، فهذا التبنى فى الواقع فى حاجة إلى مصلح ذى رسالة ، لا إلى مجرد حاكم ذى سلطان .

ومنهم مَن يخشى عاقبة الرجوع إلى الإسلام ، فتغضب عليه القُوَى المعارضة للإسلام فى الخارج والداخل فيهتز كرسى الحكم تحته . وهو حريص عليه حرصه على الحياة .

ولهذا يصعب على الدارس أن يصدِّق أنه يوجد فى هؤلاء الحكام القائمين اليوم على أمر الشعوب الإسلامية مَن يريد - بصدق - الرجعة إلى الإسلام ، فيعيش به ، ويعيش له ، أو يموت فى سبيله .

إن الأمر يحتاج إلى تربية وإعداد وتكوين ، لم يتهيأ لهؤلاء ، ولم يتهيأ له بعد . يحتاج إلى إيمان قوى تهون معه كل تضحية ، ويرخص معه كل غال من أعراض الدنيا . ولماً نرى هذا الإيمان فى أحد منهم بعد .

* *

٥- خطورة قيام مجتمع إسلامى حقيقى على القُوَى العالمية :

وهذا شىء آخر لا ينبغى إغفاله أو التهوين منه . وهو مدى خطورة قيام مجتمع إسلامى حقيقى فى عصرنا ، وتأثيره فى ميزان القُوَى العالمية .

إن قيام هذا المجتمع فى أى رقعة من أرض الإسلام ولو صغيرة ، أمر يُحسب له ألف حساب وحساب .

من قِبَل اليهودية العالمية .

ومن قِبَل الصليبية الغربية .

ومن قِبَل الشيوعية الدولية .

ومن قِبَل الطامعين والحاقدين فى كل مكان .

إنهم يخشون أن يتسع هذا المجتمع ويمتد سلطانه من بلد إلى بلد ، حتى يتطور إلى الشىء الخطر المخوف لديهم : الخلافة الإسلامية .

وهم يخشون أن يجدد هذا شباب الإسلام ، فيفيق العملاق من غفوته ، ويخرج من قمقمه ، ويتصل أمسه بغده ، ويعود من جديد خالد وأبو عبيدة وصلاح الدين ومحمد الفاتح وقطز !

وهم يخشون أن يعود المسلمون مسلمين ، فتكسد كثير من تجاراتهم المحرّمة ، ولا تجد لها فى بلاد الإسلام سوقاً .

وهم يخشون أن يتعاون المسلمون فيما بينهم ، على تحقيق الاكتفاء الذاتى ، والتكامل الاقتصادى ، كإقامة صناعات ثقيلة ، تسد حاجتهم وتغنيهم عن الاستيراد من غيرهم ، فلا يتحكم فيهم معسكر شرقى ولا غربى . وفى هذا من الخسارة على القُوَى المصدِّرة لبلاد الإسلام ما فيه !

ولا عجب أن نراهم يقاومون بكل قوة كل حركة إسلامية يخافون أن تتحول يوماً إلى دولة ، ولا يكتفون بالسجن والاعتقال والاضطهاد والتضييق ، بل يصبغون أيديهم بالدم إذا احتاج الأمر إلى الدم . وإلا ، فلماذا ، قُتِل

حسن البنا ، وعبد القادر عودة ومحمد فرغلى وسيد قطب ، وأحمدو بللو ، ومالكولم إكس ، وغيرهم من رجال الدعوة إلى الإسلام ؟!

وهذا يجعل مهمة أى حاكم يحتضن فكرة الإسلام ، مهمة صعبة للغاية ، لأنه سيواجه مؤامرات على مستوى عالمى ، قد تتفق عليها المعسكرات المختلفة فيما بينها ، ما دام العدو هو الإسلام ، العدو المشترك للجميع ، ووراء هذا أزمات ومضايق ، ومحن ، لا يقدر عليها إلا أولو العزم من الرجال وقليل ما هم .

فما لم يكن للحكم « عصبية » تحميه وتفديه ، وشعبية تناصره وتعضده ، تجاه المؤامرات والفتن ، لم يستطع الثبات والصبر طويلاً أمام ضغطها وتحديها . وقد قال عنه اللّه تعالى لرسوله الكريم : ﴿ وَإِن يُرِيدُواْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ، هُوَ الَّذِى أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ (١) .. فكما أيّده اللّه تعالى بنصره وبملائكته ، أيّده كذلك بالمؤمنين المتآخين من أنصاره وأتباعه . وفى هذا إشارة واضحة إلى أهمية وجود المؤمنين المؤتلفين المترابطين مع كل صاحب دعوة ، وحامل فكرة ، ولو كان هو النبى ﷺ ، فكيف بمن دونه ؟!

هذه هى الحقائق الخمس التى قد تغيب عن ذهن مَن يتصور قيام المجتمع الإسلامى المرتقب بإصدار القرارات أو القوانين .

* * *

ثانياً : سبيل الانقلابات العسكرية

ويتصور آخرون أن السبيل إلى الحل الإسلامى ، وإقامة المجتمع الإسلامى ، يتمثل فى انقلاب عسكرى تقوم به فئة عسكرية مسلحة من الشعب أو من الجيش أو منهما معاً ، تنقض على السُلطة ، وتستولى على الحكم ، وتُسيِّر كل شىء بعد ذلك وفق حكم اللّه وشرعه .

---

(١) الأنفال : ٦٢ - ٦٣

● مستند أصحاب هذا الرأى :

ويستند هؤلاء فى تأييد فكرتهم إلى أمور :

١ - إن تغيير المنكر باليد - أى بالقوة المادية - واجب لا يسقط إلا بالعجز عنه ، وأى منكر أكبر من استحلال الحكم بغير ما أنزل الله ، وهو كفر وظلم وفسوق بنص القرآن ؟

٢ - إن القوة هى أضمن طريق لإحقاق الحق ، ومَن لم يخضع لقوة المنطق ، خضع لمنطق القوة .

والناس إن ظلموا البرهان واعتسفوا فالحرب أجدى على الدنيا من السلم

وكما أن القوة أضمن الطرق . هى أيضاً أسرعها للتغيير المطلوب .

٣ - إن الجهاد لإقامة الحكم الإسلامى فريضة على المسلمين ، بل الجهاد لإقامته فى حال فقده أوجب من الجهاد للدفاع عنه حال وجوده . ومن الجهل استعمال القوة العسكرية .

٤ - إن النبى ﷺ استخدم القوة لقهر أعدائه عندما لم يجد مناصاً من ذلك ، وأذن الله له فى قتال مَن ظلموه وأصحابه وأخرجوهم من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا : ربنا الله ، ولنا فى رسول الله أسوة حسنة .

٥ - إن أحاديث النبى ﷺ تأمرنا بمعصية الحاكم ومقاومته إذا رأينا منه كفراً بواحاً عندنا فيه من الله برهان . وكيف يمكن مقاومته بغير القوة ؟ وفى حديث عن أمراء الجور ، قالوا : يا رسول الله ، أفلا ننابذهم بالسيف ؟ قال : « لا ، ما صلُّوا » . ومفهومه : أنهم إذا أضاعوا الصلاة نابذوهم السيف .

٦ - إن أهل الباطل نجحوا فى استخدام القوة العسكرية ، واستولوا بها على السُلطة ، لخدمة باطلهم ونشر كفرهم وعصيانهم . أوَ ليس أهل الحق أولى باستخدامها لنُصرة حقهم منهم ؟

٧ - إن الحرية السياسية فى عالمنا العربى والإسلامى مفقودة تماماً فى معظم

البلدان ، وشبه مفقودة فى البعض الآخر ، وأصبح التحرك أو التجمع الإسلامى الصحيح عملاً ضد الدولة أو النظام . فلا أمل إذن فى الوصول إلى الحكم الإسلامى بالكفاح السلمى وبالوسائل الديمقراطية . ولم يبق أمامنا إلا الحل العسكرى ، لتغيير هذا الوضع ، وتنحية هذا الطوق . إما لصالح الفكرة الإسلامية ، أو لصالح الحريات « مرحلياً » وإذا فرض على القلم أن يسكت وجب على المدفع أن ينطق

إذا لم تكن إلا الأسنة مركباً فما حيلة المضطر إلا ركوبها !

٨ - إن بلادنا تواجه أعداء من كل جانب ، وتعانى مشكلات لا يفصل فيها غير الحديد والنار ، مثل مشكلة كشمير ، ومشكلة فلسطين ، ومسلمى الفلبين ، ومسلمى أريتريا والحبشة وغيرهم . فلا بد من الإعداد والاستعداد لمواجهة هؤلاء الأعداء ، استجابة لأمره تعالى : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (١) ..

٩ - إن الحركة الإسلامية فى حاجة دائمة إلى قوة عسكرية تحميها من بطش الطغاة من الحاكمين ، وهى بدون ذلك ، معرّضة لأن تُضرب ضربات قاتلة ، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها ، لأنها عزلاء . ولا يفل الحديد إلا الحديد . وهذا يتطلب من الحركة إعداد قوة مستعدة للدفاع عن النفس - على الأقل - إن لم يكن للوثوب لتحقيق النصر .

١٠ - إن التدريب العسكرى فى حد ذاته مطلوب للمسلم ، وخصوصاً عضو الحركة الإسلامية ، لأنه ينمى فيه معانى القوة والخشونة والاحتمال والثقة بالنفس وغيرها من الفضائل التى لا تستغنى عنها أمة فى نهضتها . لا سيما

---

(١) الأنفال : ٦٠

إذا كان لها عدو يهدد أمنها ، أو يحتل جزءاً من أرضها ، كما هو شأن العرب مع إسرائيل ، التى قام كيانها أساساً على الاغتصاب والعدوان .

* *

● مناقشة هذا الرأى :

ورغم ما لهذا الرأى من بريق ، وما لبعض الاعتبارات التى استند إليها من وجاهة ، يؤخذ عليه أنه أسقط من اعتباره عدة أمور على جانب كبير من الأهمية ، منها :

١ - إن النجاح فى الاستيلاء على السُلطة بالقوة ، لا يعنى النجاح فى تطبيق المبادىء التى قام الانقلاب من أجلها . وكم من فئات حزبية انقضت على السُلطة ، وتمكنت من أزمّتها ، وظلت تحكم عدة سنين ، ومع هذا ظلت معزولة عن الشعب مبغضة إليه ، وكلما طال بقاؤها ، زادت كراهية الناس لها .

إن ما قلناه فى مناقشة الطريق السابق يقال هنا أيضاً ، وزيادة . فالتغيير الجذرى - الذى يقوم على دعائم روحية وعقلية ونفسية وأخلاقية ، مما لا يتحقق بقرارات حكومية - لا يمكن أن يأتي بانقلاب عسكرى ، من باب أولى .

٢ - إن تغيير المنكر باليد - أى بالقوة المادية - هو فى الأصل واجب كل ذى سلطان فى سلطانه ، كالأب مع أطفاله ، والزوج مع زوجته ، والحاكم مع رعيته ، أما العكس ، كالابن مع أبيه ، والمرأة مع زوجها ، والرعية مع حاكمها ، فالأمر يحتاج إلى أناة وحذر وحكمة ، ولا يُفتح الباب فيه على مصراعيه لكل أحد ، دون قيد .

ولهذا اتفق فقهاء المسلمين على أن إزالة المنكر وتغييره باليد إنما تُشْرع لمن يملك القُدرة على التغيير ، وبشرط ألا يترتب على إزالة المنكر منكراً أكبر منه وإلاّ ، فالواجب هو التغيير ، باللسان أو بالقلب حسب الاستطاعة ، وإلى أن تحين الفرصة .

وهذا مبنى على القاعدة الشرعية المقررة : ارتكاب أخف الضررين ، وتفويت أدنى المصلحتين ، وهو مبنى كذلك على ما جاءت به الأحاديث من الصبر على أمراء الجور، وإن ضربوا الظهر وأخذوا المال ، وذلك خشية الصدوع والانشقاقات فى الدولة الإسلامية ، نتيجة للثورات المسلحة التى يقوم بها رجال مخلصون متحمسون ينشدون المثل الأعلى ، غير مقدِّرين للنتائج والعواقب . ولكن هذه الأحاديث استثنت حالة واحدة : « أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من اللّه برهان » .

٣ - إن هذا الرأى أغفل الأضرار والأخطار التى تنشأ عادة من جرّاء إعداد قوة شعبية عسكرية مسلحة ، فضلاً عن استخدامها فى الوصول إلى الحكم .

ومن هذه الأخطار أو الأضرار :

(أ) الخروج على القانون : فالقوانين الوضعية السائدة تحرِّم حمل السلاح بغير إذن ، وتحظر تكوين أى جماعة عسكرية . وهذا يؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى الاصطدام الحتمى بالسُلطة ، وتعريض الحركة لأخطار غير مأمونة العواقب .

(ب) اللجوء إلى السرية : فما دام تكوين الجماعات ممنوعاً قانوناً ، فلا بد من السرية المطلقة ، التى تقتضى إخفاء التنظيم وقيادته وأفراده ، إلا فى أضيق الحدود . وفى سراديب السرية كثيراً ما تتسرب عناصر غير مأمونة ولا معروفة ، لم تُجرَّب فى النور ، ولم تُختبر تحت أشعة الشمس .

وكثيراً ما تكون هذه السرية جماعة داخل الجماعة الكبرى ، وقيادة وراء القيادة الظاهرة العليا . فيؤدى هذا إلى الثنائية والازدواج والتناقض .

على أن « التكنولوچيا » الحديثة قد أمدت رجال المخابرات والمباحث بأجهزة للتعذيب ، وأدوات للتأثير على المخ ، وأساليب للحرب النفسية ، جعلتهم أقدر كثيراً على اكتشاف أى تنظيم سرى بمجرد العثور على بعض أفراده ولو عشوائياً . ولا سيما إذا تولت ذلك فئة لا تخشى خالقاً ، ولا ترحم مخلوقاً .

(جـ) الاستعجال قبل النضوج . وهذه آفة التفكير العسكرى غالباً ، إن هذا النوع بمجرد أن يملك قدراً من السلاح ، وعدداً من الجنود المخلصين المطيعين ، لا يطيق الانتظار . إنه يتهم المتريثين بالتردد ، والمعارضين بالجبن ، إنه يريد أن يضرب ضربته بسرعة ، وليكن ما يكون ، وهو يُقدِّر دائماً النجاح ، وقلَّما يُقدِّر الفشل .

إن الحركة الصبيانية الطائشة التى أذيع عنها فى مصر أخيراً - وهى حركة الكلية الفنية العسكرية - تدلنا بوضوح على خفة هذا اللون من التفكير ، الذى لا يكاد ينظر إلى موضع قدميه . كما يدلنا على مبلغ ما يمكن أن تجنيه السرية المطلقة على شباب مؤمنين مخلصين ، يقودهم مَن لا يعرفون ، إلى ما لا يعلمون !

٤ - إننا إذا غضضنا الطرف عن هذا كله ، وافترضنا تفادى هذه الأخطار ، فإن استخدام القوة العسكرية يجب التضييق فيه إلى أبعد حد مستطاع ، فلا يجوز إلا لإزالة الكفر البواح ، كما سمَّاه رسول الله ﷺ ، لا لمجرد تقويم انحرافات جزئية . أو تغيير منكرات عادية . ولا بد من انسداد كل الطرق الأخرى ، بحيث يكون اللجوء إلى القوة من باب الضرورة التى تُقدَّر بقدرها .

ولا بد من تهيئة الرأى العام لتقبل هذه الخطوة ومناصرتها ، بل للمناداة بها قبل أن تقع . ولا بد من استكمال كل عناصر القوة الأخرى اللازمة : من روحية وأخلاقية وتنظيمية وشعبية ، قبل اللجوء إلى القوة العسكرية .

وما أوضح وأبلغ ما قاله فى هذه المعانى مؤسس كبرى الحركات الإسلامية الحديثة فى مصر والعالم العربى ، الشهيد حسن البنا ، حين قال فى « رسالة المؤتمر الخامس » :

« ويتساءل كثير من الناس : هل فى عزم الإخوان المسلمين أن يستخدموا القوة فى تحقيق أغراضهم والوصول إلى غايتهم ؟ وهل يفكر الإخوان المسلمون فى إعداد ثورة عامة على النظام السياسى أو النظام الاجتماعى فى مصر ؟ ولا أريد أن أدع هؤلاء المتسائلين فى حيرة ، بل إنى أنتهز هذه الفرصة فأكشف اللثام عن الجواب السافر لهذا فى وضوح وفى جلاء ، فليسمع مَن يشاء ..

أما القوة فشعار الإسلام فى كل نظمه وتشريعاته ، فالقرآن الكريم ينادى فى وضوح وجلاء : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (١) .. والنبى ﷺ يقول : « المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » .

فالإخوان المسلمون لا بد أن يكونوا أقوياء ، ولا بد أن يعملوا فى قوة .

ولكن الإخوان المسلمين أعمق فكراً وأبعد نظراً من أن تستهويهم سطحية الأعمال والفكر ، فلا يغوصوا إلى أعماقها ، ولا يزنوا نتائجها ، وما يُقصد منها وما يُراد بها ، فهم يعلمون أن أول درجة من درجات القوة قوة العقيدة والإيمان ، ويلى ذلك قوة الوحدة والارتباط ، ثم بعدها قوة الساعد والسلاح - ولا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوفر لها هذه المعانى جميعاً ، وأنها إذا استخدمت قوة الساعد والسلاح وهى مفككة الأوصال ، مضطربة النظام أو ضعيفة العقيدة خامدة الإيمان ، فسيكون مصيرها الفناء والهلاك - هذه نظرة .

ونظرة أخرى ، هل أوصى الإسلام - والقوة شعاره - باستخدام القوة فى كل الظروف والأحوال ؟ أم حدَّد لذلك حدوداً واشترط شروطاً ووجَّه القوة توجيهاً محدوداً ؟

ونظرة ثالثة - هل تكون القوة أول علاج أم أن آخر الدواء الكى ؟

وهل من الواجب أن يوازن الإنسان بين نتائج استخدام القوة النافعة ونتائجها الضارة وما يحيط بهذا الاستخدام من ظروف ؟ أو من واجبه أن يستخدم القوة وليكن بعد ذلك ما يكون ؟!

هذه نظرات يلقيها الإخوان المسلمون على أسلوب استخدام القوة قبل أن يقدموا عليه - والثورة أعنف مظاهر القوة ، فنظر الإخوان المسلمين إليها أدق

---

(١) الأنفال : ٦٠

وأعمق وبخاصة فى وطن كمصر جرَّب حظه فى الثورات فلم يجن من ورائها إلا ما تعلمون » [1] .

٥ - ونضيف هنا شيئاً علمتناه تجارب عقود السنين الأخيرة ، وهو : أن أية قوة عسكرية شعبية ، لم تعد تكفى - فى عصرنا - لمواجهة قوات الدولة المسلحة ، لبُعد المسافة بين قدرة كل من الطرفين ومدى إمكاناته .

فالجيوش الرسمية اليوم - بما تملك من مدرعات وطيران وأسلحة صاروخية وغيرها - أصبحت قادرة على سحق أية فئة عسكرية مهما يكن تدريبها وتنظيمها .

وأمامنا أمثلة وتجارب عديدة فى ذلك قريبة العهد ، ولا يزال صداها يدوى فى الأسماع .

فى أندونيسيا تجربة حزب « دار الإسلام » الذى تحصن بالجبال وقاتل رجاله قتال الأبطال سنين عديدة ، صنعوا فيها روائع الأمثلة ، ونوادر البطولة ، ثم دحرهم سلاح الطيران .

وأقرب من ذلك زماناً ومكاناً تجربة الفدائيين مع الجيش الأردنى . بعد أن بلغوا مبلغاً عظيماً من القوة والعدد وتخزين السلاح و « التمركز » فى داخل العاصمة « عمان » والانتشار بين أهليها ، مع التأييد المحلى والعربى ، ومناصرة دول كثيرة أخرى . ومع هذا كله استطاع الجيش النظامى الأردنى أن يقضى على هذه القوة الهائلة فى أيام قليلة . وإن فى ذلك لعبرة .

وهناك تجربة جزيرة « أبا » فى السودان : تجربة « الأنصار » مع جيش الحكومة .

وهناك تجارب أخرى في كل منها دروس وعظات يجب الاستفادة منها . فالسعيد مَن وُعِظَ بغيره .

---

(١) مجموعة وسائل الإمام الشهيد حسن البنا ص ٢٦٨ - ٢٧٠ - طبعة دار الأندلس - بيروت .

وهذا يؤكد لنا أن محاولة القيام بانقلاب عسكرى لا يؤيده الجيش ، محاولة محكوم عليها بالفشل .

والواجب - إذن - على دعاة الإسلام ، أو يولوا الجيش عناية أكبر ، وأن يعملوا بكل سبيل مشروع لنشر الفكرة الإسلامية الصحيحة بين ضباط الجيش وجنوده ، وكسبهم إلى جانب الاتجاه الإسلامى ، فما هم إلا جزء من أبناء الشعب ، قبل أن يدخلوا الجيش ، وبعد أن دخلوا فيه ، وإذا كان الانضمام إلى الجماعات محظوراً عليهم ، فإن قراءة الكتب والرسائل ، والمجلات وحضور الندوات والمساجد ، والاستماع إلى الخطب والمحاضرات ، أمر غير محظور على أحد .

إن الواجب أن يكون الجيش فى البلاد الإسلامية حامياً للإسلام ، لا أداة تُتخذ لضربه .

ولا أقصد بالحماية : أن يقوم الجيش بانقلاب لصالح الإسلام ، بل منع أى انقلاب يقوم ضده .

فكثيراً ما استُخدمت الجيوش - للأسف - لضرب الاتجاه الإسلامى الشعبى ، فى كثير من الأقطار التى يدين أغلبية أهلها بالإسلام . ومن أمثله ذلك ما حدث فى تركيا فى زمن حكومة « عدنان مندريس » ، حين برز المد الإسلامى الشعبى ، وأثبت وجوده فى الانتخابات ، وأسقط حزب « الكماليين » وجاء بخصومهم إلى الحكم ، بعد أن وعدوا الناخبين بأمور فى صالح الإسلام . فما كان من الجيش - أو كبار ضباطه على الأصح - إلا أن تحرك ، لإسقاط الحكومة ، والاستيلاء على السُلطة ومقاومة الحركة الإسلامية الشعبية .

٦ - إن القول بأن الحل العسكرى هو الطريق الأوحد لإزالة الاستبداد وفرض الحرية المفقودة - قول غير مُسَلَّم ، وغير واقعى .

فالاستبداد لم يكن ولن يكون طريقاً للحرية ، والقوة العسكرية لن تفرض الحرية ، بل غالباً ما تكون هى التى تخنق الحرية !

إن الرجل العسكرى بحكم تربيته الخشنة الصارمة ، القائمة على « الضبط والربط » وبحكم ما تحت يديه من قوة ، لا يعتد بالمنطق والدليل ، ولا يفهم لغة الحوار والمعارضة ، إنما يفهم لغة واحدة هى الأمر والتنفيذ ، أو القوة والتهديد . فإذا تمكنت فئة عسكرية من الوصول إلى الحكم كانت هذه هى لغتها الوحيدة فى معاملة المعارضين والمحايدين ، بل الأتباع والأنصار أيضاً . لأنها لا تطيق قول « لِمَ » ؟ فضلاً عن « لا » .

فالحرية لا يفرضها العسكر بل يفرضها الشعب نفسه ، إذا بلغ درجة من الوعى والنضوج لا يسمح فيها أن يُقاد كما تُقاد الأنعام !

٧ - بقى ما يقال من الحاجة إلى القوة العسكرية لمقاومة أعداء المسلمين من جهة ، ولحماية الحركة من جهة ثانية ، ولتدريب أعضائها على معانى القوة والجهاد من ناحية أخرى .

فأما مواجهة الأعداء فأمر لا يخص الحركة وحدها ويجب أن تقوم به الأمة كلها ، وتدخل فيه الدولة بثقلها .

وأما الحماية فما ذكرناه من تجارب السنين الماضية يكفى فى الرد على هذه الدعوى . وقد كان للحركة الإسلامية في بعض البلاد فى وقت ما ، قوة عسكرية شعبية منظمة مدربة ، فلم تغن عنها شيئاً ، ولم تستطع الدفاع عنها أمام طغيان السُلطة .

ولعلها كانت سبباً فى عنف الضربات الموجهة إليها . أو - على الأقل - اتخذوها حُجّة يبررون بها هذه الضربات الوحشية .

وأما التدريب العسكرى فلا ننكر أهميته وضرورته لتكوين الشخصية الإسلامية المتكاملة . ولكن مع وجود التجنيد الإجبارى ، وقيام منظمات للفتوة والحرس الوطنى ، وغيرها ، يمكن أن يتم التدريب المطلوب فى إطار الأوضاع السائدة ، دون التعرض لمخالفة القانون ، ومعارضة السُلطة بغير حاجة مُلّحة .

٨ - إن الانقلاب العسكرى . حتى لو قام به الجيش ونجح فى تسلم زمام السُلطة ، لا يؤمن أن يطيح به انقلاب عسكرى مثله ، ومعنى هذا أن تعيش الأمة فى بلبلة وفوضى ، لا مكان معها لطمأنينة أو استقرار ، كما كان هو الحال فى معظم عالمنا العربى طوال ربع القرن الماضى ، منذ سنة ١٩٤٩ ، حتى اليوم .

والحركة الإسلامية يجب أن تنكر هذه الظاهرة الخطرة ، لا أن تسهم فى بقائها واتساعها ، وقد كنتُ كتبتُ بحثاً عن هذه الظاهرة منذ سنوات ، لأضعه فى مكان من كتاب « الحلول المستوردة » ولكن الطبعة المسبقة سبقته . ولعل وضعه هنا - ببعض تصرف - أليق وأوفق .

* *

● ظاهرة الانقلابات العسكرية :

لا يستطيع باحث يتعرض لتقويم هذه المرحلة من تاريخ أمتنا دون أن يتحدث عن هذه الظاهرة الخطيرة التى تميزت بها تلك المرحلة ، تلك الظاهرة التى لم تنبت فى أرض المنطقة نباتاً طبيعياً ، بل صُدِّرت إليه تصديراً ، والتى كان لها نتائج بعيدة الغور فى سياستها واقتصادها وماديتها ومعنوياتها ، تلك هى ظاهرة الانقلابات العسكرية .

١ - إن الانقلابات العسكرية ، وإقحام الجيوش فى السياسة كانت له آثار خطيرة في حياتنا كلها . أول آثاره أن حياتنا - مع اعتياد هذه الانقلابات واستسهالها - لم يعد يُرجَى لها استقرار . فكلما التقت مجموعة من الضباط المغامرين كان أول ما يفكرون فيه الإطاحة بالنظام القائم ، ليتسلموا منه الزمام ويظهروا هم على مسرح الأحداث !

ولا تمضى مدة طويلة حتى يجتمع آخرون فيفكروا فى نفس ما فكر فيه الأولون : أن يقوموا بحركة « تصحيح » للمنحرفين بالثورة ، أو « تأديب » لأصحاب « رِدّة » شباط ، أو آذار أو تشرين ، أو ما شئتَ من شهور العام ! وبعد مدة قد لا تطول ، تقوم فئة أخرى تمثل نفس الدور على نفس المسرح .

وهكذا تصبح « الانقلابات » هى « اللعبة المفضّلة » فى بلادنا ، بحيث أصبح المواطن العربى يتوقع كلما فتح المذياع فى الصباح أن يسمع الموسيقى العسكرية والبيان رقم ١ لمجلس قيادة الثورة ، والأمر بحظر التجول ، واعتقال المتآمرين والمنحرفين ، الذين كانوا بالأمس صُنّاع المجد ، وأبطال النضال !

والأمر بسيط حسبما وصفته « القيادة القومية لحزب البعث » [١] بعد أن طردها العسكريون القطريون من أعضاء الحزب واستأثروا بالسُلطة . قالت القيادة ساخرة : « قم بتشكيل قوة عسكرية ضاربة سريعة الحركة ، تستولى على الإذاعة ، وتعلن نجاح الانقلاب ، والقبض على أعضاء القيادة التى لا تعجبك ثم أبعد عدداً من الضباط الذين لا يرون رأيك ، وقرّب أولئك الذين يدينون لك بالطاعة والولاء ، وإذا أنت على رأس السُلطة » !!

لقد أصبحت الانقلابات العسكرية « مودة » العصر فى العالَم العربى – أو فى العالم الثالث – كما يسمونه ، الذى قدّر « إدوار لوتواك » أن سبعين بلداً فيه تعرضت لانقلابات ناجحة . خلال ثلاث وعشرين سنة مضت . وهذا غير الانقلابات التى لم يُقدَّر لها النجاح . وقد كان نصيب العالَم العربى والإسلامى منها غير قليل [٢] . حتى إن سوريا وحدها قام فيها منذ ١٩٤٩ بضعة عشر انقلاباً ، ابتداء من حسنى الزعيم إلى حافظ الأسد .

وأصبح « الانقلاب » فنا خاصاً يؤلف فيه مثل « لوتواك » – الذى كان آخر عمل له فى حقل الشئون العسكرية والدفاعية فى الولايات المتحدة ! – ليعلّم الطامحين والمغامرين كيف يخططون للانقلاب ؟ كيف ينفذونه ؟ وما شروط نجاحه ؟ وما أسباب فشله ؟ .. إلخ ، خدمة مجانية – لوجه اللّه – يقدمها خبراء الشئون العسكرية فى الولايات المتحدة ، للدول النامية ، لا تريد منها

---

(١) فى بيانها الصادر فى بيروت فى ٣٠ إبريل ١٩٦٦

(٢) راجع « الانقلاب » لـ « إدوار لوتواك » ملحق ص ٣٢١ وما بعدها . ترجمة : مأمون سعيد – دار النفائس – بيروت .

جزاءً ولا شكوراً !! وهى خدمة للتصدير فقط ، لا للاستهلاك المحلى ، فأمريكا الشمالية مثل أوروبا ، أغنى الناس عن هذه البضاعة « الانقلابية الثورية » فلتقدم شعوبنا الشكر إلى « الولايات المتحدة » ورجالها أمثال : « كوبلاند » جزاء ما وردّوه إلى بلادنا من « نِعَم » بغير مقابل ، بل بغير طلب أيضاً !!

٢ - إن الانقلابات كثيراً ما تقذف إلى سدة الحكم بأناس ليس لهم « هُوِيّة » تُعرف ، ولا سوابق تُذكر ، ولا تاريخ يُعلم . يقفزون فجأة من الظلام إلى الأضواء ، وعلى الشعوب أن تُسلّم لهؤلاء « المجهولين » قياد حياتها ، والتصرف فى أخطر شئونها ، والبت فى قضايا مصيرها ، إن « السياسى » عادة لا يصل إلى القمة إلا بعد أن يبلوه الناس لزمن طويل ، ويسبروا غوره ، ويعرفوا أصله وفصله واتجاهاته وولاءاته وارتباطاته فى الداخل والخارج ، وعلى أساس هذه المعرفة يحكمون له أو عليه .

أما « العسكرى » فهو بطبيعة عمله ، وبحكم عزلته ، لا يعرفه الشعب ولا يختلط به ، ولهذا لا يستطيع أن يحكم له أو عليه ، إلا بعد سنين من حكمه .

وهذه هى الخطورة فى الحكم الذى يأتى به انقلاب عسكرى ، يُفْرَض على الشعب بحكم الثورة . إن الأمر خاضع للمصادفة ، فربما ظهر طيباً و « ابن حلال » وربما ظهر خبيثاً و « ابن حرام » .

وهذا بخلاف الحاكم الذى يأتى نتيجة اختيار حر ، وبيعة عامة ، بعد أن ترشحه مواهبه وسوابقه لهذا المنصب الجلل . فأقرب مزاياه : أنه شخص معروف للناس .

٣ - ولا يقف الأمر عند الحاكم العام أو رئيس الدولة فقط . إن كثيراً من المناصب السياسية والمدنية تُعطَى - بحق الفتح والانتصار فى ليلة الانقلاب - لضباط أقل ما يقال فيهم : أنهم - بحكم سنهم وخبرتهم - غير محنكين ، وغير مدربين على العمل فى هذه الميادين ، وفى هذا عدة أضرار جسيمة منها :

(أ) إفساد المناصب المدنية والسياسية بإعطائها لمن لا يحسنها . وفى هذا خيانة للأمة ، وتعريضها للهلكة . وفى الحديث : « إذا ضُيِّعت الأمانة فانتظر الساعة » قيل : وكيف إضاعتها ؟ قال : « إذا وُسدَ الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » [١] .

(ب) إغضاب العناصر المدنية التى ترى أن هذا المجال مجالها ، وبذر بذور « النقمة » عندها على هؤلاء « المغيرين على مواقعها » بغير حق .

(جـ) فتح باب « التطلعات » لهذه المناصب أمام فئات العسكريين الآخرين ، وإلا غضبوا علانية ، أو حقدوا سراً على الطبقة المدللة من زملائهم ، الذين يتمتعون بالحياة الناعمة ، والمكاسب الكبيرة فى أجهزة الحكم ، والمؤسسات المؤممة ونحوها .

(د) إفساد الجيوش نفسها ، بحرمانها من العناصر القادرة التى تفرّغت للسياسة من ناحية ، وزرع الحقد والنقمة لدى زملائهم من ناحية أخرى . هذا الحقد الذى غالباً ما ينتهى بتصفيات وتطهيرات ، يُحرم بها الجيش من الكفايات والمواهب والخبرات . وهذا كله على حساب قوة الجيش وتفوقه ووحدته .

وهذا - بلا ريب - من أسباب ضعف الجيوش العربية فى عهود الانقلابات العسكرية .

٤ - وأكثر من ذلك وأخطر : أن يُستخدم الجيش « بوليساً » سياسياً أو جهاز مخابرات ، أو نحو ذلك ، فتغدو صورته هى إرهاب الشعب ، لا الدفاع عنه ضد المغيرين عليه . وتصبح مهمته هى حماية « النظام » وبعبارة أصرح : حماية الفئة الحاكمة لا حماية « الوطن » .

وفى دراسة لـ « هيئة العمل لتأسيس الحركة العربية الشعبية » [٢] بدمشق عن أسباب هزيمة ١٩٦٧ حملت الدول الثورية النصيب الأكبر من تبعتها لما

---

(١) رواه البخارى .

(٢) يراجع فى « وثائق النكسة » ص ٩١ - ٩٦

ارتكبته من أخطاء وانحرافات أهمها : « دخول الجيوش كقوة سياسية فى الأنظمة الجديدة وابتلاعها جميع القوى السياسية الأخرى ، وخروجها - كجيوش - من طبيعتها العسكرية ، وإضفاء هذه الطبيعة بروحها ومظهرها على هذه الأنظمة بحيث أصبحت قطب الرحى ومركز القوى فيها ، ودولة ضمن دولتها ، إن لم تصبح كل الدولة ، وبحيث فرضت سيطرتها المباشرة وغير المباشرة على الحكم وتسلطها على شئون البلاد والعباد ، حسب شريعة الفتح وقانون القوة ، ونتيجة طبيعية لذلك يأتى تغير طبيعة الجيش ودوره وتحوله من مؤسسة عسكرية منوط بها درء الأخطار الخارجية عن الوطن ، إلى بوليس سياسى وجهاز مخابرات يحصى على الناس داخل الجيش وبين صفوف الشعب حركاتهم وسكناتهم ويسوقهم إلى غياهب السجون وأقبية التعذيب وحتى إلى الموت .

« ونتيجة أخرى لذلك يأتى تغيير بنية الجيش بالتصفيات المتعاقبة التى رمت خارجه ألوف الضباط الوطنيين القوميين الأكفاء ، وبروز طبقة جديدة - من الضباط الموالين - بيروقراطية وبوليسية - وجدت فى هذه الأنظمة سبيل الهروب من حياة الجندية الشريفة ، ومن واجب الدفاع عن شرف الأمة وتراب الوطن ، إلى حياة ملؤها التمتع بالملذات والنفوذ ونعومة العيش والحفاظ على الامتيازات التى حصلت عليها عنوة واقتداراً ، والحصول على المزيد منها.

« إن حلول هذه الطبقة العسكرية ، وصنيعتها الطبقة البيروقراطية التى خلقتها فى أجهزة الدولة وفى القطاع المؤمم ، كان من شأنه تعطيل الحياة السياسة وإلغاء المؤسسات الديمقراطية الشعبية ، وفرض وصاية شاملة وجائرة على الشعب كله ، وقيام ديكتاتورية طبقية جديدة ذهبت فى توكيد وتبرير وجودها مذاهب شتّى : من شرعية ثورية مزعومة مستمدة من الحق المقدس للانقلاب العسكرى ، إلى مذهبية عمياء فى عبادة الإرهاب باسم الثورة ، إلى ملء أجواء الأثير بلغو الكلام عن الثورة الاشتراكية وحرب التحرير الشعبية .

« إن هذا الانحراف الذى وقعت فيه هذه الأنظمة كان له أثره الماحق فى داخل الجيش الذى داهمته حرب « حزيران » وهو مشغول بكل شىء إلا بأمر

الحرب ، وسلاحه مشهور بتار فى وجه كل مواطن ولكنه معقم ومغلول فى وجه العدو ، وألويته خفّاقة للحفاظ على نظام الحكم ودولة المخابرات ولو على حساب تراب الوطن وكرامة الشعب » [١]

٥ - إن الانقلاب العسكرى معناه فرض اتجاه معيَّن أو رأى معيَّن أو شخص معيَّن ، بقوة السلاح ، لا بالحُجَّة ولا بالإقناع . فالغلبة للقوة لا للمنطق ، والكلمة للأقوى لا للأصلح ولا للأحق . الكلمة لمن معه الدبابة والمدرعة لا لمن معه الشعب ، ومَن معه الحق . ويزيد الأمر خطورة أن بعض العسكريين الذين يشغلون مناصب سياسية يظلون يحتفظون بمناصبهم ورتبهم العسكرية ، فهذا نائب لرئيس الجمهورية أو مدير لمكتبه ، أو نائب لرئيس الوزراء ، أو وزير أو عضو مجلس القيادة ، وهو فى الوقت ذاته قائد عام للقوات المسلحة ، أو لواء أو عميد بسلاح المدرعات ، أو سلاح الطيران أو غيرها .

وإن من شر ما يؤذى الإنسان ويعذبه أن يحكمه مَن لا يرضى عنه ، وشر من ذلك أن يُرغَم - تحت تهديد القوة الباطشة - على تأييد مَن يكره ، والتصفيق لمن يلعنه بلسانه وقلبه .

لقد جاء فى الحديث : « إذا رأيتَ أُمتى تهاب أن تقول للظالم : يا ظالم ، فقد تُودع منهم » [٢] . فكيف إذا أُجبرت الأمة على أن تقول للظالم : أيها المنقذ ، أو المحرِّر ، أو البطل العظيم ؟!

٦ - يضاف إلى ذلك أن العقل العسكرى - بحكم تكوينه ، وطبيعة عمله وظروف عزلته - يميل إلى الاستعلاء ، والاستبداد والعنف والسرعة فى إصدار القرارات ، ولو كانت مصيرية ، دون استماع إلى آراء الخبراء والمجربين ، وهذا مما يجعل الحكم العسكرى فى عزلة عن الشعب - وبخاصة الأحرار المثقفين - ويحفر بينهما هوة تعمق وتتسع بمضى الزمن . ولهذا كثر الحديث عن « أزمة المثقفين » وموقفهم السلبى من الحكم العسكرى الثورى .

---

(١) وثائق النكسة ص ١٨٥ - ١٨٦

(٢) رواه الحاكم وصححه وأقره المنذرى والذهبى .

وسكوت الشعوب على الحكم العسكرى كارهة وعلى مضض ، لا يعنى رضاها أو استسلامها للأمر الواقع ، فإن النقمة ستظل تعتمل وتغلى فى صدورها ، وكلما زاد الضغط زاد الغليان ، حتى تنفجر القِدْر يوماً ، أو تتكسر ، ويومئذ يحدث ما لا يعلم إلا اللّه نتائجه ومداه .

هذا مع أن الحكام العسكريين هم أكثر الناس حديثاً عن « الشعب » و « الشعبية » و « الجماهير » وما شابهها من العبارات التى يتخذونها ستاراً للديكتاتورية المستبدة ، التى تنفذ ما تراه وما تريده ، بدون التفات إلى أحد .

ولهذا لا يسمح الحكم العسكرى للمواطنين بحرية التفكير ، وحرية التعبير . بإنشاء صحافة حرّة ونحوها . وحرية التجمع السياسى ، وحرية النقد والمعارضة لسياسة الحكومة ، مستخدماً سلاح الاتهام - لكل مَن يعارضه - بالعمالة والرجعية ومعاونة الاستعمار والإمبريالية وغيرها من « الأكليشيهات » المحفوظة ! بل رأينا العسكريين من الحزبيين العقائديين ، حين لاحت لهم الفرصة وثبوا على الحكم ، وطردوا منه زمرة المدنيين من « رفقائهم » فى الحزب والعقيدة . وعاملوهم معاملة الخصوم الأعداء .

٧ - ويترتب على عزلة الحكم الانقلابى العسكرى عن الشعب : شعوره دائماً بالحاجة إلى حماية (من داخل الجيش (أو) من خارج الوطن فى كثير من الأحيان) ضد أى حركة معارضة تنبع من بين الشعب ، تقول للحاكمين : لماذا ؟ أو : لا .

وهذا يجعل الحاكم نفسه يعتمد على مراكز القوى فى الجيش ، وفى أجهزة المخابرات ، وهو فى نفس الوقت يخافها ويخشى من مطامعها وتقلباتها . ولهذا يتملقها ، ويتغاضى عن أخطائها ، بل خطاياها وانحرافاتها . ويرضى أطماعها بما تطلب لنفسها ولأتباعها ومحاسيبها من مكاسب وامتيازات ، على طريقة « أطعم الفم ، تستح العين » !!

وهذا ليس أمراً عارضاً ، بل هو كامن فى طبيعة الأنظمة العسكرية الثورية ، التى تستند فى قيامها وفى بقائها على حماية القوات المسلحة .

٨ - وهذا الذى قلناه يسلمنا إلى خطر آخر من أهم ما يُذكر من أخطار الانقلابات العسكرية وهو أن الانقلاب إذا فشل فى تحويل نظام البلد إلى شرعية مستقرة ، لها أصول راسخة فى الحكم والمعارضة ، وتغيير الحكام ، وأصبح الانقلابيون مكروهين من الشعب ، فلا تبقى وسيلة لتغيير هذا الوضع إلا أن يقوم انقلاب عسكرى آخر . ومعنى هذا أن الانقلاب لا يُعالَج إلا بانقلاب ، على نحو ما قال أبو نواس : وداونى بالتى كانت هى الداء !!

لذلك نرى سلسلة الانقلابات مستمرة ، وخاصة فى دول العالم الثالث - مسرح تجارب الإمبرياليات القديمة والجديدة : الإنجليزية والأمريكية والروسية والصهيونية وغيرها - حيث ينقض فريق من الانقلابيين على فريق سابق ، ويفقد البلد بسبب ذلك عدداً كبيراً من الخبرات والكفايات ، من شبابه ، ورجاله ، والعناصر النشطة الفعّالة فيه ، من عسكريين ومدنيين ممن أنفق عليهم الوطن الكثير حتى تعلّموا وتخرّجوا وتدربوا ، ووصلوا إلى مستوى عال من الكفاية الفنية ، فإذا هم يُعدَمون أو يُسجَنون أو يُعزَلون أو يهربون !

إن بعض العسكريين يندفعون بإخلاص لتحرير وطنهم من حكم ظالم أو فساد عريض ، وقد لا يكون الحكم هو هدفهم فى أول الأمر ، ولكن سحر السُلطة يشدهم إليه ، وبريق النفوذ والجاه يخطف أبصارهم ، فلا يقبلون التنازل عن السُلطة وقد أمست فى أيديهم ، وهذا معناه ، أن الشعب بقيام أول انقلاب عسكرى ، يدخل قمقم الأحكام العسكرية ، فلا يخرج منه ، ولا أمل فى خروجه منه لأن كلمة السرّ - التى يفتح بها « سمسم » غطاء القمقم - فى يد الحاكم العسكرى الذى لا يعطيها - طوعاً أو كرهاً - إلا لعسكرى مثله .

ويصدق هنا ما قاله شاعر مجيد فى وصف جماعة انقلابية من هذا النوع :

أغاروا على الحكم فى ليلة ففر الصباح ولم يرجع !

فكيف النجاة من هذه الحلقة المفرغة ؟

إن من الصعب أن تقوم ثورة شعبية شاملة تُسقط الحكم العسكري ، لأنه بقوة الجيش سيسحقها . ولم يتكرر - فيما علمنا - مثل ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤

فى السودان ، تلك الثورة الشعبية الإجماعية التى أسقطت حكم « عبود » العسكرى الخامل ، ولكن يُلاحَظ أنه لم يكن ثورياً ولا اشتراكياً ولا عقائدياً .

إن الخطر سيظل قائماً ، والاستقرار سيظل معدوماً ، والشرعية ستظل حلماً بعيد المنال ، ما لم يعد إلى الجيش يقينه بأن مهمته الدفاع عن حدود البلاد لا الحكم والسياسة .

ومن الناس مَن يقبل تدخل الجيش فى حالة واحدة : حالة تفريط السُلطة القائمة فى أرض الوطن أو فى وحدته ، أو فى عقيدة الشعب ودينه ، أو نحو ذلك مما يتعلق بكيانه ومصيره ، وعجز القُوَى المدنية المخلصة عن مواجهة السُلطة وتقويمها . فهنا - من باب الضرورة كما يقول الفقهاء - يتدخل الجيش للإنقاذ على شرط أن تكون مهمته رد السُلطة إلى الشعب ، أى إلى المدنيين ، ثم يرجع الجيش إلى مواقعه مشكوراً .

فالتدخل العسكرى يجب ألا يُباح إلا لضرورة تُقدَّر بقدرها .

ولكن المخوف فى مثل تلك الحالة دائماً أن العسكريين بعد أن تصبح السُلطة فى قبضتهم ، ويذوقوا لذة الحكم ، يصعب عليهم أن يسلّموها لغيرهم راضين مختارين ، وهم فى رأى أنفسهم ليسوا أقل من غيرهم مواهب ومقدرة على تصريف الأمور .

وهنا تكمن المشكلة ، فما لم يكن هناك وعى عام فى الجيش كله يؤمن بضرورة الابتعاد عن السياسة ، وتركها لأهلها ، والحرص على سيادة الشرعية فلا يُرجَى تراجع العسكريين عن موقفهم .

ولا يتم ذلك إلا بوجود فئة مخلصة من الضباط والقادة العسكريين يؤمنون بأن مهمة الجيش الدفاع عن حدود الوطن فقط ، ويؤثرون مصلحته العامة على مكاسبهم الخاصة ، فيحاربون فكرة الانقلابات ، ولعبة السياسة ، ويعملون لتعميم هذا الوعى بين الضباط ، بُغْية استقرار وطنهم ، ودعوته إلى الأوضاع الطبيعية والشرعية .

كما أنه لا بد - بجانب ذلك - من توعية الشعب نفسه ، بحيث يرفض الانقلابات والحكم العسكرى أياً كان اتجاهه والقائمون به ، ولا بد من تعميق هذا الوعى حتى يغدو عقيدة سياسية توقن بها جماهير الأمة ، ولا تفرِّط فيها ، ولا تبغى عنها حولاً ، ومن الشعب تنتقل إلى العسكريين ، ويلتقى الجميع على إقرار الشرعية والولاء لها . وبدون هذا وذاك لا أمل فى استقرار .

* * *

ثالثاً : سبيل الوعظ والإرشاد

ويتصور آخرون من المتدينين أن تغيير المجتمع القائم ، وتحويله إلى مجتمع إسلامى ملتزم ، يمكن أن يتم عن طريق الوعظ والتذكير ، والتبليغ والإرشاد فى المساجد والجوامع ، فعن طريق الكلمة المخلصة ، والخطبة المؤثرة ، ورقائق الترغيب والترهيب ، التى ترطّب القلوب بالرجاء ، وترقق الأفئدة بالخشية ، يمكن أن يتوب العصاة ، وينتبه الغافلون ، ويعود الناس إلى رحاب اللّه .

ولا ريب أن الوعظ والإرشاد وسيلة هامة من وسائل الدعوة إلى اللّه ، لا يُستغنَى عنها بحال ، ولا يجوز التهوين من تأثيرها على كثير من الناس ، ولا سيما إذا قام بها داعية ذو قلب حى ، وعقل نيِّر ، فإن اللّه قد يهدى به الألوف من الناس ، فإن الكلام إذا خرج من القلب وصل إلى القلوب ، وكثيراً ما رأينا وقرأنا وسمعنا عن « مشايخ » و « مرشدين » من ذوى الإخلاص ، أخرج اللّه بهم كثيرين من ظلمات المعصية والانحراف إلى نور الطاعة والاستقامة .

وقد كان الإرشاد والوعظ جزءاً من مهمة الأنبياء والمرسلين ، الذين بعثهم اللّه مبشرين ومنذرين . وستظل جزءاً من مهمة ورثة الأنبياء وحملة دعوتهم فى كل زمان ومكان : ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1] ..

---

(١) الذاريات : ٥٥

● الوعظ والإرشاد لا يكفى :

ولكن هذه الوسيلة وحدها - برغم جلالها وتأثيرها - لا تكفى لتحقيق الهدف المراد . وذلك لأسباب :

١ - إن تأثيرها محصور فى روّاد المساجد وأشباههم ممن لا يزالون على اتصال بالتدين والعبادة . وإن كان فيهم بعض تقصير أو غفلة عن اللّه والآخرة . أما الملاحدة والإباحيون وحملة الأفكار الهدّامة ، والعقائد الضالة ، فهؤلاء لا يحضرون أماكن الوعظ أصلاً ، ولو حضروا ما انتفعوا به ، لأن الخراب الذى فى عقولهم أعمق من أن تؤثر فيه كلمة أو خطبة ، إلا ما شاء اللّه .

٢ - إن تأثير الواعظ الجيد محدود من حيث الزمان أيضاً ، بجوار محدوديته من حيث المكان والنوعية . فالمستمعون يتأثرون بالواعظ عند السماع ، وقد تذرف أعينهم الدمع ، وقد تقشعر منهم الجلود خشية للّه ، ثم ينصرف الواعظ والموعوظون كل إلى حال سبيله ، فالواعظ لا يملك متابعة موعوظيه ، ولا يربطهم برباط واحد . وسرعان ما يتبخر أثر وعظه إذا دخل الناس فى لجة الحياة ، وألهتهم مشاغلها . وقديماً شكا الناس من ذلك فقالوا :

نراع بذكر الموت عند سماعه ونخرج للدنيا فنلهو ونلعبُ !

٣ - إن الوعظ والإرشاد وسيلة يُقصد بها التأثير على الأفراد . أما تغيير المجتمعات بتبديل مفاهيمها وقيمها وتقاليدها وقوانينها ، رغم مَن يسند هذه الأوضاع من رجالات كبار على مستوى السياسة ، ومستوى الفكر ، ورغم ما يغذيها ويحميها من مؤسسات وقُوَى منظورة وغير منظورة - فى الداخل وفى الخارج - فهذا أمر فوق قُدرة الوعظ ، وفوق طاقة الواعظ .

٤ - إن أجهزة التأثير المضادة لمنبر الوعظ أصبحت أعظم خطراً ، وأبعد أثراً فلم تعد الكلمة المسموعة - بصفة عامة - وحدها هى العنصر المؤثر فى التوجيه والتغيير . فهناك الكلمة المكتوبة ، تفيض بها أنهار الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية ، والكتب الدورية وغير الدورية ، مما تقذف به المطابع للقراء فى كل مكان .

وهناك الكلمة المسموعة مع الصورة المشاهَدة فى التليفزيون والسينما والمسرح ، وتأثيرها أفعل وأقوى وأنفذ ، لاجتماع حاستى السمع والبصر على التأثر بها ، ولتكرارها اليومى ، ومصاحبتها للناس ساعات طويلة كل يوم ، حتى فى مخادعهم .

حتى الكلمة المسموعة نفسها لم تعد مقصورة على خطبة المنبر أو درس المسجد ، بل أصبحت تذاع على الناس من خلال المذياع فى صورة برامج متنوعة : إخبارية ، وثقافية ، وترفيهية . يُستخدم فيها الشعر والنثر ، والقصص والحوار ، مع التمثيل والغناء والموسيقى ، وكل ما يحوطها بقوة التأثير والنفاذ إلى العقول والقلوب .

فليت شعرى ماذا عسى أن تصنع خطبة الخطيب أو درس الواعظ أمام هذا السيل من الكلام المسموع والمقروء والمكتوب ؟ ماذا يغنى المنبر أمام المذياع والتلفاز والمسرح والسينما والصحيفة والمجلة وسائر أجهزة الإعلام والتأثير ؟ وكم يكون تأثير الواعظ البليغ إذا كانت هذه الأدوات الجبارة والأجهزة المخدومة ، تسير فى اتجاه غير اتجاهه ، وتعمل لمهمة غير مهمته وقديماً قال الشاعر :

متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنتَ تبنيه وغيرك يهدم ؟

وهذا لو تساوت طاقة البناء وطاقة الهدم ، فكيف إذا كان عدد الهدّامين أكثر ، وطاقتهم أكبر ، وطريقهم أيسر ؟ فالهدم بطبيعته أخف وأسهل حتى قال الشاعر :

ولو ألف بانٍ خلفهم هادم كفى فكيف ببانٍ خلفه ألف هادم ؟!

وقد قال الشاعر ذلك فى هدّامين أدواتهم المعاول والفؤوس . فكيف لو رأى الهدّامين فى عصرنا وأدواتهم الألغام والمواد الناسفة ، التى تحيل ناطحة السحاب ، فى لحظات إلى تراب ؟!

وما أشبه الهدم فى المعنويات بالهدم فى الماديات !

٥ - إن الواعظ قد يحتاج إلى أن يقول كلمة الحق فى وجه الحكام ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . وكيف يستطيع ذلك ، وقوته وقوت عياله بيد هؤلاء الحاكمين ، الذين استغنوا عن دينه واحتاج هو إلى دنياهم فهو موظف

لديهم ، وأسير دنياهم ومعاشهم . وقديماً قال أحد الأمراء فى شأن الحسن البصرى ، وسر شدته عليهم ، ومكانته لديهم : احتجنا إلى دينه ، واستغنى عن دنيانا !

ولكن إذا انعكس الوضع كما هو اليوم ، فإن الواعظ المخلص يواجه محنة شديدة لا يصبر عليها إلا أولو العزم . وقليل ما هم !

٦ - وحتى الواعظ المتطوع لا يجد الحرية دائماً ليقول ما يريد ، ففى عهود الديكتاتوريات يصبح المنبر موجِّهاً ، شأنه شأن الاقتصاد والإعلام والسياسة . فمَن لم يسر فى خط الحاكم لم يبق له مكان ، إلا فى السجون والمعتقلات .

٧ - ثم من أين لنا العدد الكافى من الوعّاظ الموهوبين المؤثرين ؟! إنك قد تذرع قُطراً بأكمله طولاً وعرضاً ، فلا تجد إلا واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، وقد لا تجد أحداً يملأ سمعك وقلبك وعقلك ، فلا تملك إلا أن تردد قول الشاعر :

إنى لأفتح عينى حين أفتحها على كثير ، ولكن لا أرى أحداً !

* * *

رابعاً - سبيل الخدمات الاجتماعية

• سبل العمل الاجتماعى :

ويخيل إلى فئة أخرى من الناس أن المجتمع الإسلامى يمكن أن يتحقق إذا نشط أهل الدين ، وعشاق الخير ، فى إنشاء المؤسسات الاجتماعية ، والجماعات الخيرية ، التى تُسهم فى تخفيف البؤس ، وإشاعة البر ، ومساعدة المحتاج ، ومحاربة الأعداء الثلاثة : الفقر والجهل والمرض .

ولهذا يسعون إلى إنشاء جمعيات أو لجان خيرية شتّى :

فجمعية أو منشأة أو لجنة لجمع الزكاة أو تنظيم الإحسان .

وأخرى : لإنشاء المساجد أو ترميمها .

وثالثة : لتكفين موتى الفقراء ودفنهم .

ورابعة : لعمل مستوصفات طبية مجانية أو شبه مجانية .

وخامسة : لبناء مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ، وتعليم الدين .

وسادسة : لكفالة الأرامل والعجزة .

وسابعة : لإيواء الأطفال المشردين والأيتام وتعليمهم .

وثامنة : لمحو الأمية .

وتاسعة : لمكافحة المخدرات والآفات الاجتماعية .

وعاشرة : لإصلاح ذات البَيْن .

وغير ذلك كثير وكثير .

* *

● **اتجاهان متباينان فى تقدير الخدمات الاجتماعية :**

وأود أن أبين هنا أن فى هذه القضية اتجاهين متناقضين تماماً لا يلتقيان ولا يتفاهمان .

الاتجاه الأول : اتجاه يبالغ فى تقدير أهمية الأعمال والخدمات الاجتماعية ويجعلها أكبر همه ، ومحور نشاطه ، وفى رأيه أنها لو اتسع نطاقها ، وكثر عشاقها ، لأمكن أن تغيِّر المجتمع بغير انقلاب ولا ضجيج .

وينسى هؤلاء أموراً ثلاثة فى غاية الأهمية :

أولها : أن الفساد الاجتماعى الذى نشكو منه ، قد تغلغل فى أعماق المجتمع وسرى فى كيانه كله مسرى السم فى البدن ، فلم يعد يجدى فيه الترقيع الجزئى ، والإصلاح الجانبى ، فإن هذا أشبه ما يكون بإعطاء « المسكّنات » للمريض بمرض يحتاج علاجه إلى عملية جراحية ، أو إقامة طويلة فى مستشفى معيَّن تحت إشراف خاص .

إن العاطل لا يكفى أن تعطيه دريهمات يقضى بها حاجة عاجلة لشخصه أو لأسرته ، وإنما يجب أن يُهيأ له عمل مناسب يكسب منه ما يكفيه وأسرته كفاية تامة . وهذا لا تقدر عليه جمعية أو لجنة . إنما هو من وظيفة الدولة المسئولة .

وقيام لجنة بجمع الزكاة من عشرة أو مئة من متوسطى الحال أو المستورين من الناس لا يغنى غناء قيام « مؤسسة للزكاة » تحت إشراف الدولة المسلمة ، تأخذ من كل مالك للنصاب ، وبخاصة أصحاب الألوف والملايين ، لا بد إذن من إصلاح كلى شامل .

والثانى : أن المجتمع وحدة لا تتجزأ أشبه بجسم الشخص الواحد ، ذى الأجهزة والأعضاء والخلايا المتعددة ، فكلها يؤثر بعضها فى بعض صحة وسقماً واستقامة وانحرافاً . ولهذا نرى من الخطأ النظر إلى النواحى الخيرية والاجتماعية مفصولة عن جوانب المجتمع الأخرى .

فهناك ارتباط متين بين الفساد الاجتماعى ، والفساد الفكرى ، والفساد الخُلُقى ، والفساد التشريعى ، والفساد التعليمى ، والفساد الإدارى ، والفساد السياسى ، والفساد الاقتصادى ، ومحاولة إصلاح جانب واحد من هذه الجوانب مع إغفال الأخري ، عبث وغفلة عن طبيعة المجتمع والحياة .

والثالث : أن الذى نريده من المجتمع شىء أكبر من محاربة الفقر أو المرض أو الجهل وإن كان ذلك من أهم ما نهدف إليه .

لقد قلنا وأكدنا من قبل : إننا نريد مجتمعاً جديداً ، مجتمعاً إسلامياً بمعنى الكلمة ، مجتمعاً يعيش بالإسلام ، ويعيش للإسلام ، لرسالة الإسلام الكبرى وأمة الإسلام العظمى . فيجاهد من أجل تبليغ الدعوة الإسلامية ، وتحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة ، والخلافة الإسلامية المفقودة ، حتى يتخلص

المسلمون من الإثم الذى لحقهم بإضاعة هذا الواجب سنين عديدة ، مع أن رسولهم ﷺ يقول : « مَن لقى اللّه وليس فى عنقه بيعة لإمام ، مات ميتة جاهلية » [1] .

وهذا المجتمع العقائدى المتميز بأهدافه ومناهجه ، ومقوماته وخصائصه ، وأفكاره ومشاعره ، وأخلاقه وآدابه ، ونظمه وتشريعاته ، لا يُتصور أن يقيمه مجرد الإكثار من منشآت خيرية ، وإصلاحات اجتماعية جزئية .

* *

● الاتجاه الثانى ومناقشته :

والاتجاه الثانى : يرفض مجرد المشاركة فى أعمال الخير ، ومؤسسات البر ، والخدمات الاجتماعية ، ويرى ذلك صارفاً عن الهدف الأساسى وهو إقامة الدولة الإسلامية ، وعن العمل الأساسى وهو نشر الدعوة ، وتجميع الأنصار والجنود عليها . كما أنها تحذر الجمهور عن الإصلاح الجذرى الذى يجب أن يتم عن طريق الحكم الإسلامى .

وهذا هو رأى حزب التحرير كما سمعته من بعض رجالاتهم فى الأردن منذ اثنين وعشرين عاماً ، فقد ناقشونى مناقشة حارة فى ذلك ، واستنكروا أشد الاستنكار أن يشغل أصحاب الدعوة أنفسهم بغير الدعوة . وكان ردى عليهم يتلخص فيما يأتى :

١ - إن فعل الخير جزء من مهمة المسلم فى الحياة ، كما أمره اللّه . فقد قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ارْكَعُواْ وَاسْجُدُواْ وَاعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَافْعَلُواْ الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَجَاهِدُواْ فِى اللّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [2] .. فعلاقة المسلم بربه العبادة ، وعلاقته بمجتمعه فعل الخير ، وعلاقته بأعدائه الجهاد فى اللّه . وفعل الخير داخل فى قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [3] .. ولا يسع المسلم أن يعيش فى قرية لا يجد مرضاها العلاج ، أو لا يجد أيتامها

---

(١) رواه مسلم . (٢) الحج : ٧٧ - ٧٨ (٣) المائدة : ٢

الكفالة ، أو لا يجد فقراؤها القوت ، ثم يقف متفرجاً ، لا يمد إليهم بالعون يداً ، ولا يضمد لهم جرحاً ، ولا يمسح دمعة !

٢ - إن هذا جزء من نشر الدعوة أيضاً ، فنشر الدعوة لا يتخذ صورة المحاضرة أو الحديث أو الكتاب فقط . فإن مما يحبب فكرتك إلى الناس أن تقدِّم إليهم عملاً صالحاً ، أو تُسدى إليهم معروفاً ، فتفتح قلوبهم لحبك ، وعقولهم لفهمك ، وآذانهم للإصغاء إليك . وقديماً قالوا : الإنسان أسير الإحسان . وقال أبو الفتح البستى :

أَحْسِن إلى الناس تستعبد قلوبهمو فطالما استعبد الإنسان إحسان !

ورى عن الإمام الشافعى قوله : « اللهم لا تجعل لفاجر علىّ مِنَّة ، فتجعل له فى قلبى محبة » !

ولقد رأينا إرساليات التبشير المسيحى تعتمد اعتماداً كثيراً على هذا الأسلوب فتؤسس مشروعاً خيرياً أو مستشفى أو نحو ذلك ، لتنفذ من ورائه إلى نشر العقيدة الكاثوليكية أو البروتستانتية .

كما أن فى هذه الأعمال الاجتماعية مجالاً للتعرف على أحوال الناس ، ودراسة مشكلاتهم ، والاتصال اليومى معهم ، وهذا لأصحاب الدعوات .

٣ - ليس كل أعضاء الحركة الإسلامية قادرين على نشر الدعوة باللسان أو القلم . فإن مواهب الناس تختلف ، وقدراتهم تتنوع ، ولا عجب أن تجد كثيرين قادرين على العمل الاجتماعى ، غير قادرين على العمل الفكرى ، فمن الخير أن يُشغَل هؤلاء بما يناسب استعدادهم وخبراتهم ، بدل أن يُتَركوا فى فراغ ، فيملوا أو يفتروا ، أو ينقطعوا .

٤ - إن هناك هدفاً بعيداً هو الهدف الأساسى ، وهو إقامة المجتمع الإسلامى والحكم الإسلامى ، وهذا الذى ينبغى أن ينال القسط الأول من الاهتمام والجهود . ولكن بجواره أهداف قريبة يمكن تحقيقها بجهود أقل ، دون أن تؤثر على

الأهداف الأساسية . وقد ضربتُ لذلك مثلاً ببستان يغرس صاحبه فيه الشجر والنخيل ، وهذا هو الهدف الأساسى منه . ولكن حيث كانت بعض الأشجار تظل عدة سنين حتى تثمر . فإن البستانى الناجح هو الذى يستغل الأرض فى زراعه بعض الخضروات السريعة الإنتاج ، فيستفيد ويفيد ، ما دام ذلك لا يعوق خدمة الهدف الأساسى وهو الأشجار والنخيل .

* *

● أمور يجب أن تُراعَى :

على أنه من الضرورى عند الاشتغال بالعمل الاجتماعى أن يُراعَى ما يلى :

١ - ألا تجعل الحركة هذه الأعمال والخدمات أكبر همها ، وشغلها الشاغل ، فتستغرق نشاطها ، وتستنفد جهودها وأموالها ، ولا يبقى لمهمتها الأصلية شىء إلا بقايا جهد ، أو بقايا نشاط ، أو بقايا مال . وإنما تعطيها من ذلك القدر المناسب بغير جور على الجوانب الأخرى . ومن المهم جداً أن تموّل الأعمال الاجتماعية والمؤسسات الخيرية من أموال أهل الخير وهم كثيرون فى العادة . أما مال الحركة فيدخر للحركة نفسها . إن المؤسسات الخيرية تجد الكثيرين ممن يتحمسون للإنفاق عليها . أما الحركة الإسلامية فليس لها - بعد اللّه - إلا رجالها .

٢ - إيثار المؤسسات الثقافية على المؤسسات الاجتماعية المحضة . وأعنى بالأولى مثل المدارس والجمعيات العلمية ، والأندية والمراكز الثقافية ، والمكتبات وما شابه ذلك ، لأن معركة الإسلام مع أعدائه اليوم معركة فكرية فى الدرجة الأولى . وأخطر أنواع الاستعمار اليوم هو الاستعمار الفكرى . وهو استعمار لا يحتل الأرض ، بل يحتل العقل ، ولا يستخدم المدفع ، بل يستخدم القلم ، ولا يقول للمسلمين : اعزلوا الإسلام عن الحياة ، بل يُربِّى أبناء المسلمين على أفكاره ليقولوا هم ذلك بألسنتهم وأقلامهم . ولهذا نقول : إن المدرسة أهم

من المستشفى ، والنادى الثقافى أهم من النادى الرياضى ، وجمعية لتصحيح أفهام الأحياء أهم من جمعية لتكفين أجساد الموتى !

٣ - أن يتم ذلك وفق منهج معلوم ، وخط مرسوم ، وهذا يقتضى دراسة الأوضاع والظروف البيئية والزمنية والمادية والنفسية لكل حركة . فقد ينفع العمل الاجتماعى فى بلد ، ويضر فى آخر ، وقد يصلح لحركة فى وقت معيّن ، ولا يصلح فى وقت آخر . وقد يناسب عمل معيّن لملابسات خاصة دون غيره من الأعمال . فلا يجوز إصدار فتوى جامدة واحدة لكل حركة فى كل البيئات وفى كل الأوقات ، وفى كل الأحوال !

* * *